الأمم المتحدة

A/73/715

الجمعية العامة

Distr.: General
18 January 2019
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم بالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ ومرفقها (A/73/456).

وفي هذا الصدد، أتشرف بأن أحيل طيه رد جمهورية الأرجنتين على الملاحظات التي أدلت بها جمهورية إيران الإسلامية في الرسالة المشار إليها أعلاه (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨ من جدول أعمالها.

(توقيع) أليخاندرو **فيردبي**
الوزير المفوض
والقائم بالأعمال بالنيابة

250119 240119 19-00933 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

رد جمهورية الأرجنتين على الملاحظات التي أدلت بها جمهورية إيران الإسلامية في الوثيقة A/73/456

بالإشارة إلى ”[الـ]ملاحظات [المدلى بها] ردا على الكلمة التي ألقاها رئيس جمهورية الأرجنتين خلال المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة“، المضمّنة في الرسالة المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (A/73/456)، ترى جمهورية الأرجنتين أنه من الضروري تقديم التوضيحات التالية:

أكد الرئيس موريسيو ماكري في كلمته أمام الجمعية العامة أنه ”بالنظر إلى أن العام المقبل سيصادف مرور ٢٥ عاما منذ الاعتداء الذي تعرض له مقر الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة، أود أن أطلب – مرة أخرى – إلى جمهورية إيران الإسلامية أن تتعاون مع السلطات القضائية الأرجنتينية من أجل إحراز تقدم في التحقيقات المتعلقة بالهجوم الإرهابي الوحشي الذي تعرضنا له على أراضينا“.

والبيان أعلاه إنما يعكس، للأسف، استمرار عدم الاستجابة حتى الآن للطلبات المتكررة التي وجهتها حكومة الأرجنتين إلى الحكومة الإيرانية من أجل التعاون مع التحقيق في الاعتداء، بما في ذلك عن طريق الرد على التماسات التفويض القضائي الموجهة إليها بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، وعددها ١٨ التماسا، ومتابعة طلبات تسليم المواطنين الإيرانيين المطلوبين من قبل نظام العدالة الأرجنتيني.

وقد رحبت جمهورية الأرجنتين بالاقتراح الإيراني الداعي إلى عقد اجتماع تقني مع السلطات القضائية الأرجنتينية لتوضيح ”أوجه الغموض ومشاكل الترجمة“ التي يدعي ذلك البلد أنها السبب الذي يحول دون استجابته لالتماسات التفويض القضائي الصادرة عن العدالة الأرجنتينية في قضية الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة.

ولكي يكون الاجتماع بناء ومفيدا للجانبين، طلبت حكومة الأرجنتين، مرارا وتكرارا، إلى الحكومة الإيرانية تقديم مزيد من التفاصيل بشأن ما يُدعى وجوده من ”أوجه الغموض ومشاكل الترجمة“. بيد أن عدم ورود أي رد من إيران حتى الآن حال دون إمكانية عقد هذا الاجتماع.

وجدير بالذكر أيضا أن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد أن ”حكومة الأرجنتين لا ترغب في تنفيذ الاتفاق الذي تعهدت به هي نفسها“ في إشارة إلى مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بين حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة جمهورية إيران الإسلامية بشأن الهجوم الإرهابي على مقر الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية في بوينس آيرس في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤.

وكما تعلم الحكومة الإيرانية جيدا، فإن المذكرة آنفة الذكر لم تدخل قطّ حيز النفاذ بسبب عدم قيام الأرجنتين وإيران كليهما بالإبلاغ عن استيفاء المقتضيات الداخلية اللازمة لهذا الغرض وفقا للمادة ٦ من المذكرة.

ومن جهة أخرى، فقد أبلغت الحكومة الأرجنتينية الحكومةَ الإيرانية في عام ٢٠١٧، في مذكرتين موجهتين إلى وزير خارجية إيران، محمد جواد ظريف، الأولى من وزيرة العلاقات الخارجية في الأرجنتين آنذاك، سوزانا مالكورا (مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، والثانية من وزير العلاقات الخارجية، خورخي فوري (مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)، أن العدالة الأرجنتينية قد أعلنت كلا من مذكرة التفاهم والقانون رقم ٢٦,٨٤٣ الذي اعتُمدت بموجبه، صكين ''غير دستوريين'' وأن دولة الأرجنتين لا ترغب في أن تكون طرفا في ذلك التفاهم الثنائي.

وفي ضوء ذلك، من الواضح أن المذكرة لم تدخل قط حيز النفاذ ولم يكن لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي.

وكما أفاد الرئيس ماكري في كلمته الأخيرة أمام الجمعية العامة، فإن جمهورية الأرجنتين ''لن تتخلى عن سعيها لتحقيق هدفها المتمثل في مقاضاة جميع الأشخاص الضالعين في تلك الهجمات أمام المحاكم الأرجنتينية، والتحقيق معهم والحكم عليهم في نهاية المطاف''، وانتهز تلك الفرصة أيضا لكي يطلب إلى ''البلدان الصديقة للأرجنتين مساعدتنا بالامتناع عن استقبال أو إيواء، تحت غطاء الحصانة الدبلوماسية، أي من المتهمين المطلوبين دوليا، الذين صدرت بحقهم نشرات الإنتربول الحمراء.''